



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

"الثروة الحيوانية"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

نسرین الرواشدة

حزيران 2011

## قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (الثروة الحيوانية).....
- 4..... مقدمة .....
- 5..... أهم مؤشرات قطاع الثروة الحيوانية .....

## قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1): تعريفات .....
- 7..... جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع الثروة الحيوانية الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية.....
- 8..... جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الثروة الحيوانية.....
- 10..... جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الثروة الحيوانية من الاستهلاك الوسيط الكلي .....
- 11..... جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الثروة الحيوانية من الاستهلاك الوسيط الكلي .....

## قائمة الأشكال البيانية:

- 9..... الشكل (1): أهم مدخلات ومخرجات قطاع الثروة الحيوانية.....
- 12..... الشكل (2): مدخلات قطاع الثروة الحيوانية حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد).....

## ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (الثروة الحيوانية)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع الثروة الحيوانية استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي 0.85%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الإنتاج الكلي 1.00%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الثروة الحيوانية 15.5% ضمن القطاعات الزراعية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الصادرات الوطنية 1.1%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في تعويضات العاملين 0.29%.
- كان قطاع منتجات اللحوم والأسماك أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الثروة الحيوانية.
- كانت منتجات قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية (المحلية والمستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الثروة الحيوانية نسبة إلى استهلاكه الوسيط.



## جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.</li> <li>▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.</li> </ul>
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاستهلاك الأسري.</li> <li>▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر.</li> <li>▪ الاستهلاك الحكومي.</li> <li>▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.</li> <li>▪ التغير في المخزون.</li> <li>▪ الصادرات.</li> </ul>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

## مقدمة

يعتبر قطاع الزراعة ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتمثل الجانب الأهم من حيث مساهمته في التنمية الاجتماعية والحد من الهجرة إلى المدن وتوفير فرص العمل لسكان الريف والبادية وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات الريفية، إضافة إلى تعزيز دور المرأة في العملية الإنتاجية. كما ويعتبر قطاع الزراعة من أكثر قطاعات الاقتصاد الأردني ارتباطاً بالموارد الطبيعية التي ستكون عرضة لتراجع في خصائصها وإمكاناتها الإنتاجية إذا أهمل استغلالها بصورة متوازنة ومستدامة. وعليه، فإن الاهتمام بقطاع الزراعة هو ضمن قائمة أولويات التنمية الشاملة لدى أصحاب القرار السياسي والتنموي فكل الظروف مهيأة لها فالأردن يمتاز بأوضاع مستقرة ولديه البنية التحتية المتكاملة.

ولإدراك أهمية وضع سياسة زراعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الزراعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف، لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية لعام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع الثروة الحيوانية استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع الزراعة والمتمثل نشاطه في تربية الماشية والضأن والماعز والخيول والحمير والبيغال، تربية النحل وإنتاج العسل من النحل.

## أهم مؤشرات قطاع الثروة الحيوانية:

### المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي 5.45% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي 0.85% محتلاً بذلك المرتبة 26 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

### المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الزراعية 5.08% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع الثروة الحيوانية المرتبة 27 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.00%، والمرتبة 3 من بين القطاعات الزراعية في مساهمة الإنتاج الكلي والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 19.63%.

### المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الزراعة

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الثروة الحيوانية 15.5% ضمن القطاعات الزراعية محتلاً بذلك المرتبة الثالثة.

## المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 3.9% للقطاعات الزراعية والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية و 96.1% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع منتجات الثروة الحيوانية المرتبة 23 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.06%، واحتل المرتبة 2 من بين أعلى القطاعات الزراعية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 26.98%.

## المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 2.7% للقطاعات الزراعية و 97.3% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع الثروة الحيوانية المرتبة 46 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.29%، واحتل المرتبة 4 من بين مساهمة القطاعات الزراعية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 10.62%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع الثروة الحيوانية الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	26
الإنتاج الكلي	27
الصادرات الوطنية	23
تعويضات العاملين	46

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات





جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج الثروة الحيوانية:

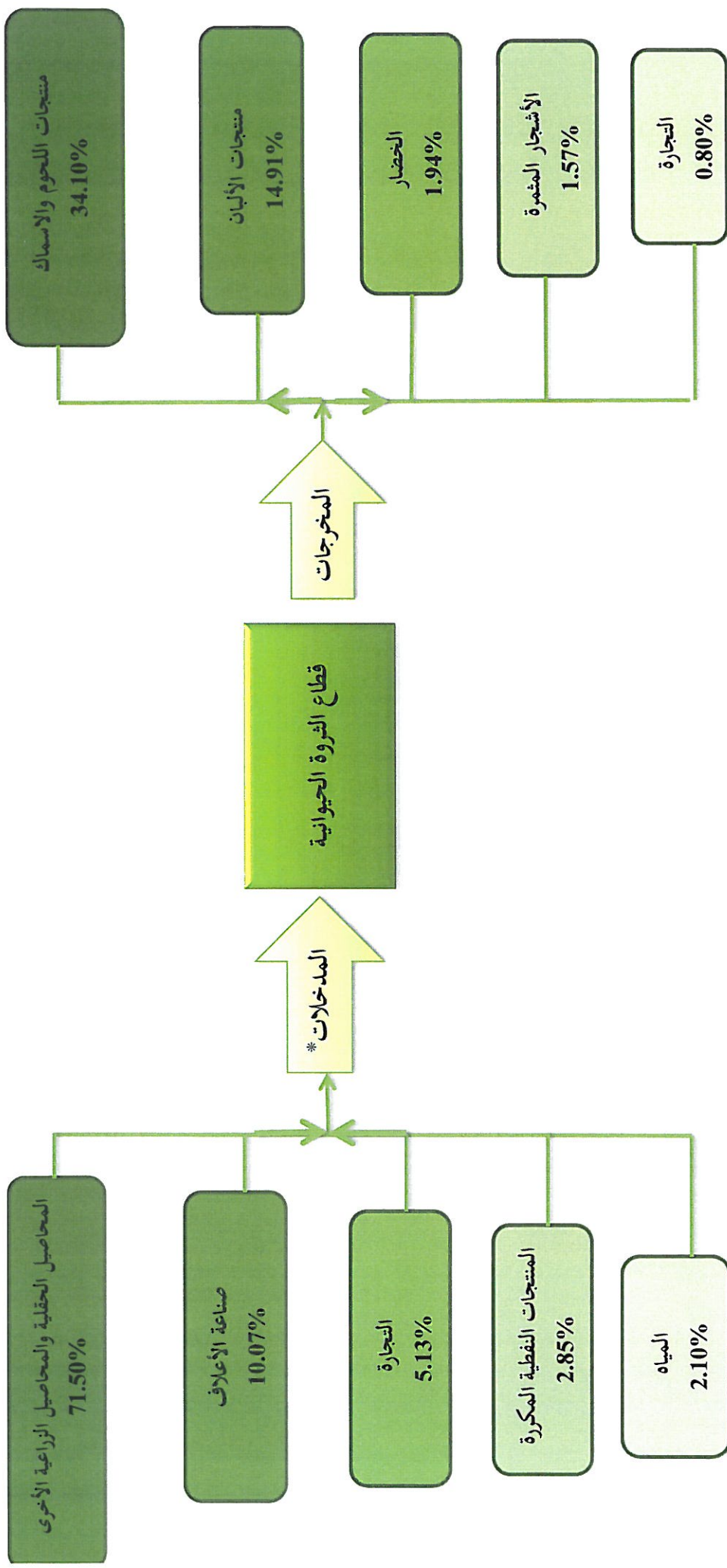
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	منتجات اللحوم والأسماك	34.10
2	منتجات الألبان	14.91
3	الخضار	1.94
4	الأشجار المثمرة	1.57
5	التجارة	0.80
6	المنتجات البلاستيكية	0.25
7	الثروة الحيوانية	0.15
8	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى	0.10
9	صناعة المنسوجات	0.04
10	خدمات أخرى	0.02
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		53.88
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		46.12
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج الثروة الحيوانية. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع منتجات الثروة الحيوانية حيث احتل قطاع منتجات اللحوم والأسماك المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الثروة الحيوانية بنسبة 34.10%، وجاء قطاع منتجات الألبان في المرتبة الثانية بنسبة 14.91%، وقطاع الخضار في المرتبة الثالثة بنسبة 1.94%. أما قطاع خدمات أخرى جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.02%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع الثروة الحيوانية ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 53.88%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 46.12%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الثروة الحيوانية



\*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الثروة الحيوانية من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى	28.08
2	صناعة الأعلاف	8.31
3	التجارة	5.13
4	المنتجات النفطية المكررة	2.37
5	المياه	2.10
6	النقل البري	1.67
7	قطاع البنوك	1.18
8	منتجات مطاحن الحبوب	0.71
9	المنتجات الصيدلانية	0.68
10	التخزين	0.55
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		52.77
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		47.23
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع الثروة الحيوانية. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية المرتبة الأولى التي يستهلك قطاع الثروة الحيوانية مخرجاتها بنسبة 28.08%، في حين جاء قطاع صناعة الأعلاف في المرتبة الثانية بنسبة 8.31%، وقطاع التجارة في المرتبة الثالثة بنسبة 5.13%. وفي المقابل، جاء قطاع التخزين في المرتبة العاشرة بنسبة 0.55%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الثروة الحيوانية من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى	43.43
2	صناعة الأعلاف	1.76
3	منتجات مطاحن الحبوب	0.69
4	المنتجات الصيدلانية	0.56
5	المنتجات النفطية المكررة	0.48
6	الآلات الهندسية	0.25
7	المنتجات الكيماوية الأخرى	0.033
8	منتجات الألبان	0.021
9	الكهرباء	0.016
10	زيت الزيتون والزيوت الأخرى	0.001
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		47.23
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		52.77
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع الثروة الحيوانية. وقد احتلت منتجات قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة بنسبة 43.43%، وجاءت منتجات صناعة الأعلاف في المرتبة الثانية بنسبة 1.76%، ومنتجات مطاحن الحبوب في المرتبة الثالثة بنسبة 0.69%. وفي المقابل، جاءت منتجات زيت الزيتون والزيوت الأخرى في المرتبة العاشرة بنسبة 0.001%.

الشكل (2) مدخلات قطاع الثروة الحيوانية حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

